● أخبار قصيرة

استطلاع: ٧١٪ من الأمريكيين لا يعرفون نائب هاريس الجديد

أظهرت نتائج استطلاع رأي جديد أُجري بعد اختيار تيم والز كنائب لكامالا هاريس، أن أغلبية الناخبين الأمريكيين لم يسبق لهم سماع أي شيء عن والز أو لديهم أي رأي أو معرفة بشأن النائب الجديد لهاريس.
وفقًا لهذا الاستطلاع الذي أجراه مركز ماريست للرأي العام بالتعاون مع NPR و PBS، أعلن ٧١٪ من المواطنين الأمريكيين أنه ليس لديهم إطلاع عن والز، بينما أبدى ١٧ ٪ رأيًا إيجابيًا تجاهه، وأبدى ١٢ ٪ رأيًا سلبيًا.
وأعلنت وسائل الإعلام الأمريكية مؤخراً أن كامالا هارس، المرشح الرسمي للحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٢٤، اختارت تيم والز، حاكم ولاية مينيسوتا، كشريك أو نائب انتخابي لها.

مطالبات لأستراليا بتعويض ضحايا جرائم الحرب في أفغانستان

أكد فريق من خبراء الأمم المتحدة، بما في ذلك "ريتشارد بينيت" المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في شؤون أفغانستان، على ضرورة أن تقوم استراليا على الفور بدفع تعويضات لعائلات ٣٩ من ضحايا جرائم الحرب التي ارتكبها الجنود الأستراليون في أفغانستان. يأتي هذا الطلب بناءً على نتائج تحقيق عسكري أجري في عام ٢٠٢٠ و أظهرت النتائج أن الجنود الأستراليين قد قتلوا ٣٩ مدنيًا أفغانيًا. وفقًا لهذا التحقيق، قام الجنود الأستراليون أيضًا بقتل بعض الضحايا بعد تعريضهم للتعذيب. وأكد هؤلاء الخبراء أن استراليا ملزمة بموجب قوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بدفع تعويضات للضحايا الذين تم إعدامهم وتعذيبهم.

باكستان.. تواصل الإحتجاجات بسبب التضخم و ارتفاع الأسعار

احتشد أنصار الجماعة الإسلامية في مدينة راولبندي لليوم الـ١٢ على التوالي، وفي مدينة كراتشي لليوم الـ٤ على التوالي. تأتي هذه التظاهرات احتجاجًا على التضخم وارتفاع الأسعار، كأسعار الطاقة الكهربائية. أعلن حافظ نعيم الرحمن، رئيس الجماعة الإسلامية، أنه سيتم الاعتصام أيضًا في مدينتي لاهور، عاصمة إقليم البنجاب، وبيشاور، عاصمة إقليم خيبر بختونخوا. وضعت الشرطة والقوات الأمنية ١٢٢ حاجزاً في شوارع سرينجر وفيض آباد بين مدينتي راولبندي وإسلام أباد لمنع دخول المحتجين إلى العاصمة. من جانب آخر، طلب رئيس الجماعة الإسلامية من أنصاره الاستعداد للدخول إلى إسلام أباد.

في حال فشله في السيطرة على البرلمان

هل سيحاول الغرب مرة أخرى افتعال ثورة ملونة في جورجيا؟

الوفاق/ في عالم السياسة الدولية المعاصرة، تتشابك المصالح وتتعقد العلاقات بين الدول بشكل متزايد. وفي خضم هذا المشهد المتغير، تظهر قضايا السيادة الوطنية والتحالفات الإقليمية كمواضيع محورية تشكل مسار الأحداث العالمية. تلعب الدول الصغرى والمتوسطة دوراً لا يستهان به في هذه المعادلة، حيث تجد نفسها غالباً في مفترق طرق بين طموحاتها الوطنية وضغوط القوى العظمى، وهنا تبرز جورجيا الدولة التي تتعرض لضغوط كبيرة من الولايات المتحدة وأوروبا بهدف تغيير سياساتها الحالية.

استقطاب سياسي

منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية، كانت الولايات المتحدة تشجع دولًا أخرى على المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في الأعمال العدائية ضد الإتحاد الروسي. ونظرًا لتاريخها الحديث في الحرب ضد موسكو ومطالبها الإقليمية في الشمال، كانت جورجيا من أكثر الدول التي شجعها الغرب على اتخاذ موقف علني ضد روسيا في الحرب بالوكالة الحالية. ومع ذلك، رفضت تبليسي المشاركة في الأعمال العدائية، وهو السبب في أن البلاد القوقازية قد تكون قريبة من التعرض لعقوبات من قبل الغرب.
في جورجيا، هناك استقطاب سياسي واضح بين النشطاء الموالين للغرب والسياديين الذين يدعون إلى علاقات جيدة مع روسيا. حاليًا، يسيطر الجناح السيادي على البرلمان، مع رئيس الوزراء الجورجي إيراكلي كوباخيدزه، الذي غالبًا ما يدّعي الغرب بأنه "موالٍ لروسيا" بسبب موقفه في السياسة الخارجية. من ناحية أخرى، فإن المعارضة عنيفة للغاية وقد نظّمت احتجاجات ومظاهرات بهدف الضغط لإحداث تغييرات جذرية في البلاد. الشخصية البارزة للجناح الموالي للغرب هي رئيسة البلاد نفسها، سالومي زورابيشفيلي ،المولودة في فرنسا، والتي تقود جماعة ضغط كبيرة مؤيدة للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

مخاوف غربية

حاليًا، القضية السياسية الأكثر إثارة للجدل في جورجيا هي قانون مكافحة العملاء الأجانب، الذي أقره البرلمان مؤخرًا. يتطلب القانون من مجموعات الإعلام ومراكز الفكر والأفراد الذين يتلقون أكثر من ٢٠ ٪ من التمويل الأجنبي أن يتم تسجيلهم رسميًا داخل المؤسسات الجورجية ك "مروجين لمصالح قوة أجنبية". استخدمت زورابيشفيلي حق النقض ضد القانون، لكن رئيس الوزراء وافق عليه رغم عدم موافقة الرئيسة.
وبما أن جورجيا هي مسرح لعمليات العديد من الوكالات الأمريكية والأوروبية، فإن القانون يؤثر بشدة على اللوبي الغربي في البلاد. فمن خلال اضطرارها إلى كشف مموّليها، تفقد الوكالات الموالية للغرب في جورجيا مصداقيتها وتأثيرها على الرأي العام. ونتيجة لذلك، تفقد خطة الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو لـ"دفع" جورجيا إلى "جبهة ثانية" ضد روسيا زخمها، مما يجلب الأمل في علاقات جيدة مع موسكو - ويثير غضب الغرب.

تهديدات صريحة

وبما أن الدول الغربية "عقابية" للغاية تجاه الدول ذات السيادة، فقد أصبحت جورجيا بالطبع هدفًا للاستراتيجيين الأمريكيين والأوروبيين. بعد العديد من التصريحات العدائية والتهديدات وحتى محاولات إثارة ثورة ملونة، حيث أعلن مؤخراً وكيل وزارة الخارجية لشؤون أوروبا وأوراسيا، جيمس أوبراين ،رسميًا للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي أن واشنطن تخطط لفرض عقوبات على جورجيا. وفي خطوة تمهيدية علقت أميركا المساعدات المالية لجورجيا البالغة أكثر من ٩٥ مليون دولار.
وقال أوبراين، الذي صرح مؤخرًا بأن حلف الناتو على وشك اعتماد "استراتيجية روسية جديدة"، إن الأمريكيين يدرسون إمكانية فرض عقوبات على تبليسي. وهو يعتقد أنه إذا لم تعمل الانتخابات البرلمانية القادمة بشكل فعال على تعزيز المصالح الغربية في البلاد، فإن فرض العقوبات سيكون الخيار الوحيد المتبقي للولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، أكد أن الولايات المتحدة تراجع جميع برامج التعاون والمساعدة التي لديها حاليًا مع جورجيا، مما يشير إلى أنه يمكن فرض أشكال أخرى من المقاطعة الاقتصادية.
وقال: "لقد سألت عن العقوبات، ونحن ندرس بنشاط خياراتنا هناك. لن أستبق أي شيء، لكننا ننظر في الأمر. الولايات المتحدة مستعدة لدعم كل ما من شأنه أن يساهم في انتخابات برلمانية عادلة وحرة في جورجيا هذا الخريف، و آمل أن يحدث هذا في الأشهر القادمة."
سابقًا، كانت جورجيا قد عانت بالفعل من إجراء قسري أوروبي من خلال حظر عملية انضمام البلاد إلى الاتحاد الأوروبي. وصرح السفير الأوروبي في تبليسي، بافيل جيرشينسكي، بأن نوايا الحكومة الجورجية الحالية غير واضحة، مع زيادة مزعومة في الخطاب المعادي للغرب والمعادي لأوروبا. كما صنف قانون العملاء الأجانب بأنه إجراء "رجعي"، مبررًا بذلك تعليق انضمام جورجيا إلى الاتحاد الأوروبي.
وقال في ذلك الوقت: "نوايا الحكومة الجورجية الحالية غير واضحة لقادة الاتحاد الأوروبي. قانون شفافية النفوذ الأجنبي هو خطوة واضحة إلى الوراء ، الخطاب المعادي للغرب والمعادي لأوروبا غير متوافق تمامًا مع الهدف المعلن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لسوء الحظ، تم تعليق انضمام جورجيا إلى الاتحاد الأوروبي حتى الآن."
الحالة الجورجية هي مجرد مثال آخر على كيفية عمل العلاقات بين الغرب و"حلفائه" المفترضين: فبينما تتم خدمة المصالح الأمريكية والأوروبية، يتلقى "الشركاء" وعودًا بالاندماج والاستثمارات والعضوية المستقبلية في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وعندما تقرر هذه البلدان التصرف بسيادة، يتم حظر عمليات الانضمام وفرض العقوبات. بالنسبة للغرب، ما يهمه هو الخضوع التام من قبل البلدان "الصديقة" - بدلاً من الحلفاء، يريد الغرب أن تكون هذه الدول دمى و وكلاء.
لحسن الحظ، يبدو أن جورجيا تسير على الطريق الصحيح، ولكن إذا فشل الغرب في انتخاب وكلائه السياسيين في البرلمان في أكتوبر، فسيكون هناك بالتأكيد محاولة أخرى لإفتعال ثورة ملونة.

في جورجيا هناك استقطاب سياسي واضح بين النشطاء الموالين للغرب والسياديين الذين يدعون إلى علاقات جيدة مع روسيا

بريطانيا.. حكومة ستارمر تواجه أول اختبار لها

أصبح موضوع الهجرة أكثر أهمية بالنسبة لـ "كر ستارمر"، رئيس وزراء المملكة المتحدة، بعد الاضطرابات والعنف الذي تلا عمليات القتل في ساوث بورت، لمنع الهجرة غير القانونية إلى بريطانيا، فهو الآن يريد التعاون بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي.
بعد أسبوع واحد من استلام ستارمر منصبه الجديد، انتشر خبر مفاده أن أربعة مهاجرين لقوا حتفهم أثناء محاولتهم العبور إلى إنجلترا. وفقًا لمنظمة الهجرة الدولية، بلغ عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم أو فقدوا في هذا المسار (قناة المانش) ١٨٣ شخصًا.
في عام ٢٠١٨، عبر أكثر من ١٣١،٠٠٠ شخص هذا المسار البحري الخطير باتجاه إنجلترا في قوارب صغيرة. ستارمر، مثل الحكومة المحافظة السابقة بقيادة ريشي سوناك، عازم على إغلاق هذا المسار. ومع ذلك، بعد توليه السلطة، رفض قانون الهجرة الرواندي لسوناك. في أول يوم له في المنصب، ألغى خطة إرسال المهاجرين غير الشرعيين إلى هذا البلد الأفريقي الشرقي.
كان الهدف من خطة الهجرة الرواندية لسوناك منع لاجئي القوارب من عبور مضيق المانش الخطير. ومع ذلك، شكك مدافعو حقوق الإنسان في الأثر الرادع المزعوم للحكومة البريطانية.
أوقفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رحلة مخطط لها صيف ٢٠٢٢ في اللحظات الأخيرة. ثم أعلنت المحكمة العليا البريطانية أن هذه الخطة كانت غير قانونية. قال القضاة آنذاك إن رواندا لا يمكن اعتبارها بلدًا آمنًا للاجئين. بعد ذلك، طبق ريشي سوناك، رئيس الوزراء البريطاني السابق، مبادرة قانونية في البرلمان أعلنت رواندا بموجبها بلدًا آمنًا قانونيًا.
كان من المفترض أن تبدأ هذه الرحلات الجوية في ربيع عام ٢٠٢٤. ولكن هناك أيضًا مشاكل لوجستية

أثرت على هذا الأمر. استغرق الأمر وقتًا طويلاً للحكومة لتجد شركات طيران على استعداد للقيام بهذه الرحلات. وأخيرًا، وعد سوناك مؤخرًا بأن الترحيلات يجب أن تبدأ في الصيف إذا فاز في الانتخابات.
ولكن كير ستارمر، رئيس الوزراء البريطاني الجديد، ألغى خطة ترحيل اللاجئين إلى رواندا في أول يوم عمل له. تم الإعلان عن خطة ترحيل اللاجئين من بريطانيا إلى رواندا في البداية من قبل بوريس جونسون، رئيس الوزراء السابق، ثم تابعها كل من ليز تراس والسيد سوناك.
أعلن حزب العمال، بعد فوزه في الانتخابات البريطانية، أن الهجرة غير الشرعية ستكون أحد المواضيع الرئيسية للحكومة الجديدة.
الآن بالنسبة لحكومة ستارمر الشابة، أصبح موضوع الهجرة حتى أكثر إلحاحًا: منذ أن قتل مراهق بريطاني من أصل رواندي ثلاثة أطفال في هذا البلد وأصاب آخرين، حدثت احتجاجات وأعمال شغب عنيفة معادية للهجرة على نطاق واسع.
نشر المتطرفون اليمينيون معلومات خاطئة مفادها أن الجاني في هذه الحادثة كان مهاجرًا غير شرعي من سوريا، مما عزز بعض مشاعر الكراهية تجاه الأجانب في البلاد. حتى الآن، تم اعتقال مئات المتطرفين ويتوقع حدوث المزيد من الاضطرابات. على الرغم من أن قضية ساوث بورت لا علاقة لها بالهجرة غير الشرعية، إلا أنها لفتت الانتباه مرة أخرى إلى قضية الهجرة التي طالما اضطربت بها بريطانيا.
سيكون تعامل ستارمر مع هذا الموضوع أول اختبار كبير له كرئيس وزراء جديد للمملكة المتحدة. بدلاً من تنفيذ اتفاقيات الدول الثالثة، يريد أن يوقف عصابات التهريب من خلال زيادة حماية الحدود وتوسيع قوة الشرطة - كما أنه
يعتمد على المساعدة من الاتحاد الأوروبي لكبح الهجرة غير الشرعية.